العددِ 20 شباط 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.20 Feb.2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

العلاقة بين النظام السياسي التركي والنظام السياسي السعودي بعد عام 2001

م. د سحر محسن عبود
كلية السلام الجامعة

The relationship between the Turkish political system and the Saudi political system after 2001

الكلمات المفتاحية:
النظام السياسي، العلاقات الدولية، النظام السياسي التركي، النظام السياسي السعودي.

ملخص الدراسة:ان البحث في مسار العلاقات التركية السعودية، يوضح ان تلك العلاقات قد اخذت مسار: التعاون، والتنسيق المتبادل، خصوصا وان كل من الدولتين هي: حليف للولايات المتحدة.
وقبل الخوض في مسار تلك العلاقات لابد من بيان خصائص كل من النظامين.
فالنظام السياسي في السعودية يقوم على الملكية المطلقة، حيث يجمع الملك بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وتستمد القوانين والتشريعات من الشريعة الإسلامية، مع وجود مجلس شورى استشاري يعيّنه الملك، وغياب التعددية الحزبية والانتخابات العامة باستثناء انتخابات بلدية محدودة، بينما النظام في تركيا يقوم على الجمهورية الرئاسية، حيث يُنتخب الرئيس مباشرة من الشعب ويمارس سلطات تنفيذية واسعة، ويقوم التشريع على الدستور العلماني عبر برلمان منتخب يمثل الأحزاب السياسية المتعددة، إضافةً إلى انتخابات دورية شاملة ومؤسسات قضائية مستقلة، وبذلك يظهر الفرق الجوهري بينهما: السعودية تعتمد على الشرعية الدينية والسلطة المركزة بيد الملك، أما تركيا فتعتمد على الشرعية الشعبية عبر الانتخابات والتعددية الحزبية.

summary:
The research on the course of Turkish-Saudi relations, during the period after 2001, shows that these relations have taken the path of: cooperation, and mutual coordination, especially since each of the two countries is: an ally of the United States:
The political system in Saudi Arabia is based on an absolute monarchy, where the king serves as both head of state and head of government, with laws and legislation derived from Islamic Sharia. There is a consultative Shura Council appointed by the king, but no political parties or general elections, except for limited municipal ones. In contrast, Turkey follows a presidential republic, where the president is directly elected by the people and holds broad executive powers. Legislation is based on the secular constitution, implemented through an elected parliament that represents multiple political parties. Turkey also holds regular national elections and maintains an independent judiciary. Thus, the key difference lies in Saudi Arabia’s reliance on religious legitimacy and centralized authority under the king, versus Turkey’s reliance on popular legitimacy through elections and political pluralism

المقدمة:

عرفت العلاقات التركية – السعودية منذ العقود الماضية بنوع من الاستقرار، ومابعد الحرب الباردة اخذت تتوسع بشكلا نسبي في بعض المجالات التعاونية ولاسيما الاقتصادية منها. فضلا عن التفاعلات في بعض القضايا التي حدثت في المنطقة، كل ذلك اعطى انطباعا عن تلك العلاقات بين الجانبين بانها علاقات ذات مصلحة مشتركة. لكن بعد التطورات التي حدث في المنطقة بعد عام 2011 الثورات العربية، حيث شكلت تلك الاحداث نقطة محورية في علاقاتهما، فبدأت تشهد اختلافات في المواقف ازاء ذلك، ونتيجة تلك التوترات النسبية جراء ذلك والتي وصلت ذروتها في عام 2017 أخذت

العلاقة بين السعودية وتركيا منحى اخر افضى الى حدوث توترا كبيرا جراء الموقف التركي الداعم لقطر على اثر احداث "الازمة الخليجية"، ومن بعدها قضية مقتل الخاشقجي، تسبب كل ذلك بانقطاع العلاقات بين البلدين.

ومع كل ذلك يدرك البلدين اهمية كل الطرف والاخر وان مصالحهما واهدافهما لايمكن تحقيقها في ظل البقاء على هذا الوضع، مما جعل في البلدين في الاونة الاخير التوجه نحو اعادة العلاقات، وهذا مابدأ واضحا في مبادرة البلدين على اثر انعقاد القمة السعودية الاخيرة ، والبدء بصفحة حوار جديدة قد تسهم الى اعادة العلاقات الى مسارها الصحيح.

و بالرغم من طبيعة العلاقات (التركية – السعودية) التي اتسمت بالتعاون المستمر في شتى المجالات لاسيما في العقود الاخيرة من القرن الماضي، الا انها في نفس الوقت شهدت نوعاً من البرود بعد اعقاب حرب الخليج الثانية، نتيجة بعض الازمات الدبلوماسية التي حدثت في التسعينات، ولكن تم تجاوزها بشكلاً عام، نظرا لاهمية طبيعة تلك العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين شهد العالم حدثاً مفاجئ "تفجيرات 11/ ايلول/2001" استهدفت الولايات المتحدة الامريكية، وفي الحقيقة ان هذا الحدث الكبير كان له الاثر البالغ على العالم وعلى العلاقات الدولية، ومن بين تلك العلاقات كانت "التركية- السعودية" التي كانت في الاساس تتسم بالتعقيد في بعض القضايا بالرغم من التعاون الدائم، وتزامناً مع ماذكر شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تطورا لاسيما بعد صعود حزب التنمية والعدالة في تركيا الى السلطة .

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العلاقة مابين بلدين لهما اهميتهما وقوتهما في المنطقة ومدى تاثير علاقتهما على استقرار المنطقة والحفاظ عليها من الإرهاب من خلال التعاون والنسيق فيما بين الدولتين

اشكالية الدراسة:

تتناول الدراسة الاشكالية التي ترتبط بسؤال مركزي وهي: كيف كانت العلاقات التركية السعودية بين عام 2001- 2010، ولماذا؟

وهي تطرح عدة تساؤلات وهي:

ما الذي أثر على مسار تلك العلاقات بعد العام 2001؟ ولماذا؟

وما هي القضايا الرئيسية في مسار تلك العلاقات؟

فرضية الدراسة:

نفترض هنا ان العلاقات التركية السعودية تاثرت باحداث عدة واهمها تاثير البيئة الدولية والعلاقة مع الولايات المتحدة مما يدفع كل منهما الى التقارب من بعض.

منهجية الدراسة:

استخدام البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النظمي

هيكلية الدراسة:

سنتناول في هذا البحث مطلبين وهما:

المطلب الاول: العلاقات بعد العام 2001

المطلب الثاني: قضايا العلاقات بين عامي 2001- 2010.

تمهيد

لابد من البحث ومعرفة كل من خصائص النظامين السياسيين التركي والسعودي قبل الخوض في مسار العلاقة فيما بينهما وذلك لتسليط الضوء على الاختلافات الجوهرية فيما بينهما وكذلك التطورات السياسية التي شهدتها كل دولة ما بعد عام 2001

-النظام السياسي التركي

مثل حزب العدالة والتنمية مرحلة متقدمة من الإصلاحات الدستورية في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي والفهم المعاصر لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية والذي يشكل حلقة توازن بين البعد الإسلامي لجذور المجتمع وبين ثقافة وتوجهات العلمانية للحياة العامة ،ففي عام 2002

جرت الانتخابات البرلمانية وفاز فيها حزب العدالة فوزا ساحقا والتي اثرت هذه النتائج في مستقبل الحزب وطبيعة نظام الحكم ومؤسسات الدولة التركية ،فقد ظهرت للساحة السياسية شخصيات وأحزاب كحزب الحركة القومية وحزب الوطن والطريق المستقيم ،وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي اعترضت مسيرة نجاح هذا النموذج الا ان عوامل النجاح واضحة لاسيما بعد نجاح موسس حزب العدالة والتنمية رجب طيب اوردغان ولدورتين متتاليتين.

-الإصلاحات السياسية بعد عام 2002

تبنى فوز حزب العدالة والتنمية خطابا اصلاحيا بعد فوزه في الانتخابات يجمع ما بين المحافظة على الهوية والانفتاح على الديمقراطية ومن إنجازاته التي عمل عليها الحزب في تقليص دور المؤسسة العسكرية من خلال التعديلات الدستورية التي جعلت من سلطة الجيش خاضعة للرقابة وبالمقابل عززت هذه الإصلاحات الحقوق والحريات العامة بما يتوافق مع المعايير التي تسمح لها في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي مثل تفعيل مبدأ التعددية الحزبية وتقوية البرلمان كأداة تشريعية أساسية هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في تعزيز صورة تركيا كدولة ديمقراطية اذ شهدت هذه المرحلة الكثير من التعديلات الدستورية ومن ضمنها اصلاح النظام القضائي والحد من الوصاية العسكرية ومنح منصب رئيس الجمهورية قوة سياسية للتحول نحو النظام الرئاسي بعد عام 2017 الذي جاء نتيجة الاستفتاء في نيسان ليغير طبيعة النظام السياسي التركي الذي اصبح الرئيس فيه يجمع بين صفتيه رئيس الدولة ورئيس الحكومة اذ منحت السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة في التعيين والإدارة الذي عزز من مركزية القرار السياسي وهذا ما اعتبره الكثير خطوة نحو الاستقرار السياسي وبذلك انتقل النظام السياسي التركي من نموذجا برلمانيا متأثرا بالوصايا العسكرية الى نموذجا رئاسي يتركز فيه النفوذ بيد الرئيس .

- **النظام السياسي السعودي**

يعد النظام السياسي في المملكة العربية السعودية انموذجا متميزا في بنيته ومرجعيته لأنها يستمد شرعيته من الكتاب والسنة النبوية ويستند الى مبادئ الشريعة الإسلامية وصفها المصدر الرئيسي لجميع الأنظمة والتشريعات وتعد المملكة دولة ملكية وراثية اذ يتولى الملك مقاليد السلطة بوصفه رئيسا للدولة ولمجلس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة وارسيت القواعد الدستورية للنظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992 والذي يمثل بمثابة دستور غير مكتوب ينظم العلاقة بين السلطات ويحدد حقوق وواجبات المواطنين ويضع الاطار العام لمؤسسات الدولة ويرسخ هذا النظام مبدأ الشورى من خلال مجلس الشورى والهيئات الاستشارية ويمزج في النظام السياسي السعودي الطابع التقليدي القائم على الموروث التاريخي والديني مع الطابع المؤسسي الحديث الذي يسعى الى تطوير هيكل الدولة بما يواكب المتغيرات .

فالنظام السعودي نظاما ملكيا، رئيس الدولة هو الملك ورئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة، الحكم هو لأبناء الدولة المؤسسة وهم أبناء الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الاصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ويختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي

شهدت المملكة في العقود الأخيرة تحولات مهمة تعكس توجهها نحو الإصلاح الإداري والتنموي وتجسد ذلك في رؤية المملكة 2030 والتي تهدف الى بناء دولة متحضرة تجمع ما بين الاصالة والانفتاح.

لذا يمكن القول ان النظام السياسي السعودي يجمع ما بين الشرعية الدينية والسلطة الملكية بما يضمن استقرار الدولة واستمرار مسيرتها التنموية.

المطلب الاول: العلاقات بعد العام 2001

ان احداث 11/ايلول- سبتمبر/2001 كان لها أثرا كبير ومهم في نفس الوقت على العالم وطبيعة العلاقات بين الدول، كونه حدثاً غير الكثير من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، ومن بين هذه التأثيرات كانت على العلاقات السعودية مع الغرب وخاصة "الولايات المتحدة الامريكية"، حيث شهدت توتراً غير مسبوق، لاسيما بعدما كشف عدد من منفذين الهجمات من الجنسية السعودية وبمقدمتهم زعيم تنظيم القاعدة "اسامة بن لادن"، ونتيجة لذلك ادركت السعودية انذاك بإنها بحاجة الى تعزيز علاقاتها الاقليمية مع الدول التي تتمتع بقوة مؤثرة وفاعلة في المنطقة، وكانت تركيا الخيار الافضل للسعودية، ووفقا للرؤية السعودية

ستشكل هذه العلاقات وتعزيزها تحقيق بعض الاحتمالات لاسيما انسجاما مع سياسة التنويع التي انتهجها كلا البلدين بعد انتهاء الحرب الباردة[1]:

اولا : ترتبط تركيا بعلاقات وثيقة مع الغرب، وانها احد اعضاء حلف الناتو، وبواسطتها من الممكن ان تقلل التوتر في العلاقات السعودية مع الغرب .

الثاني: ايصال رسالة واضحة للغرب من خلال علاقاتها مع تركيا بانها تدعم مبدأ السلام في العالم أجمع، خاصة وان تركيا تعتمد نفس النهج الامريكي في مواجهة الارهاب .

ثالثا : انسجاما مع السياسات الخارجية لكلا البلدين في المنطقة، فمن الممكن اضطلاع دورا فاعلا اقليميا يسهم في حل المشاكل في المنطقة .

وتزامنا مع ذلك، وخاصة بعد تولى "حزب العدالة والتنمية" السلطة في عام 2002، بدأت فترة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما من خلال عمل الحكومة التركية الجديدة في إعادة هيكلة السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية لتركيا، بما في ذلك علاقاتها مع الدول الإسلامية، وعليه أعاد حزب العدالة والتنمية توجيه سياسته الخارجية من خلال إعلان مبادئ واهمها: [2].

1. عدم وجود مشكلة مع الجيران وتحقيق أقصى قدر من التعاون في العلاقات.
2. إدخال سياسة خارجية استباقية وديناميكية ومتعددة الأبعاد.
3. حل المشاكل الثنائية وزيادة التعاون مع الدول الأخرى، والدول المجاورة على وجه الخصوص، وبالتوازي مع هذا المبدأ، قام حزب العدالة والتنمية بتحسين علاقاته مع المملكة العربية السعودية.

وبصدد ذلك، بدأت كل من تركيا والسعودية في صياغة سياسة خارجية اكثر انسجاما مابعد احداث 11/ايلول، ووضعت بمقدمة اولويات سياساتها تقليل اعتمادهما على القوى العالمية[*]، حيث اتبعت كل دولة سياسة إقليمية لا تنفر الأخرى، فمن جهة تركيا فأنها اتبعت سياسة اقليمية تهدف الى حل المشكلات الاقليمية في المنطقة، فضلا عن كسب دول المنطقة من خلال اقامة علاقات تعاونية وبشتى المجالات، اما السعودية اتبعت سياسة إقليمية تعزز من دور تركيا في الشرق الأوسط ولاتهمشه، ويعود هذا التوجه السعودي ازاء تركيا في هذه المرحلة حسب اعتقادها : **"إذا تم تهميش تركيا بسبب مبادراتها الإقليمية المتزايدة، فإنها من المحتمل ستقترب أكثر من إسرائيل والغرب، وبالتالي تدير ظهرها لدول المنطقة"**[3]، وهذا الامر يتعارض بشكل عام مع مصالح الشعوب العربية والسعودية، كما تخشى الحكومة السعودية إعادة إنشاء تحالف تركي إسرائيلي جديد في المنطقة، كما حدث في السابق طيلة "الفترة الكمالية" - كلما حسنت تركيا علاقاتها مع إسرائيل والغرب، أدارت ظهرها للعرب- [4].

لذلك فضلت السعودية تحسين تعاونها مع تركيا بقيادة "رجب طيب أردوغان" واتباع سياسات مماثلة في المنطقة، لاسيما بعد تزايد انعدام الثقة بين الدول الغربية والسعودية نتيجة هجمات 11 ايلول- سبتمبر، لذا اوجدت بتركيا الدول الافضل في المنطقة يمكن العمل معها، لاسيما في مجال الاستثمار والتعاون الاقتصادي باعتبارها واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وكقوة إقليمية ناشئة، كانت ولا تزال واحدة من أفضل المرشحين للتعاون الاقتصادي والسياسي، ومن هذا المنطلق بدأت الحكومة السعودية تنظر الى تركيا كقوة عسكرية إقليمية يمكنها موازنة التهديدات الإقليمية ومنع عدم الاستقرار، واقتصاداً يمكنها زيادة التجارة الثنائية وبدء مشاريع مشتركة معها[5].

ونتيجة لهذه التطورات، أطلق البلدين العديد من المبادرات الاقتصادية، فضلا عن توقيع معاهدة إنشاء مجلس الأعمال التركي - السعودي في عام 2003، وفي عام 2005 قرر البلدين إنشاء صندوق استثماري من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة والحكومية من دول الخليج في تركيا، ويدار من قبل هيئة دولية بالتنسيق مع غرفة تجارة اسطنبول وغرفة تجارة جدة[6]، علاوة على ذلك، تم اتفق كلا من تركيا والسعودية على التعاون بشأن المشاكل السياسية والاجتماعية الإقليمية ومحاولة حل هذه المشاكل إقليمياً، وبصدد ذلك تم توقيع اتفاقية تعاون في 12/شباط/ 2005، بموجبها اتفق البلدين على التعاون في مكافحة الإرهاب العابر للحدود[7]، لذلك حاولت النخب السياسية في السعودية الاستفادة من النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي لتركيا في تعاملها مع المشاكل الإقليمية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي سياق ذلك تطورت العلاقات التركية – السعودية بشكلا كبير خلال هذه الفترة، ويعود ذلك الى نهج سياسة منضبطة وممنهجة من قبل "حزب العدالة والتنمية" الذي حاول بكل المتاح له تعظيم الدور

التركي في المنطقة، والتركيز على التعاون والشراكة مع الدول العربية، وخاصة "السعودية"، ويمكن القول ان من أفضل المؤشرات على تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين، كانت الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها مسؤولون من البلدين، وهنا يمكن اعتبار الزيارة الأولى للملك السعودي "عبد الله بن عبدالعزيز" إلى تركيا عام 2006 علامة فارقة في العلاقات التركية – السعودية(*)، نظرا لاهميتها غير التقليدية عن الزيارات السابقة التي جرت، وخلال هذه الزيارة تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين، وخاصة في المجال التجاري والاستثماري، وتخصيص مايقارب (25) مليار دولار من قبل المؤسسات السعودية العامة والخاصة للاستثمار في الطاقة والتمويل والسياحة وصناعة الكيماويات البترولية والاتصالات في تركيا، وفي سياق ذلك ارتفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين إلى أكثر من (5,5) مليار دولار[8].

والى جانب ذلك، أضافت هذه الزيارة التاريخية بعداً جديداً، وهو "الأمن" إلى العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تم مناقشة المسائل الأمنية الوطنية والإقليمية، لاسيما بعد الفراغ الأمني الإقليمي جراء انعدام الأمن في معظم دول الشرق الأوسط، نتيجة التطورات في العراق وإيران ولبنان وفلسطين[9].

وعليه، بالتوازي مع توثيق العلاقات بين المؤسسات العامة في البلدين، ازداد التعاون في القطاع الخاص، وأقامت الشركات الرائدة من البلدين شراكات، على سبيل المثال: دفع البنك الأهلي التجاري الذي يعد أكبر بنك في السعودية مبلغاً (1,8) مليار دولار مقابل شراء (60%) من أسهم بنك تركيا "فينانس كاتليم" المملوك من قبل مجموعتي "أولكر وبويداك"، علاوة على ذلك، حصلت شركة البناء التركية (Yüksel Construction) على مناقصة مشروع خط أنابيب المياه بالمنطقة الشرقية في السعودية بقيمة (372) مليون دولار في أذار/ 2008، وحصل بنك زراعات على ترخيص مصرفي كامل في عام 2008 وأعلن أنه سينشئ سبعة فروع في البلاد في بالإضافة إلى أول فرع لها في جدة[10].

استمرت تلك العلاقات بطابع مميز، وواصل البلدين هذا النهج الجديد في علاقاتهم وتعزيزها بشكل مستمر من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى، ومنها زيارة وزير الخارجية التركي "علي باباجان" الى السعودية في عام 2008 للمشاركة في الاجتماع الوزاري الأول لآلية الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، حيث أكد باباجان اثناء مشاركته في الاجتماع على **"أن مأسسة العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي تخدم المصالح المشتركة وتمهد الطريق للتعاون"**، كما شارك باباجان في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة في بداية عام 2009، بينما قام رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" بزيارة السعودية في عام نفسه، وايضا زيارة الرئيس التركي "عبد الله جول" في عام 2010 برفقة وفد كبير لمناقشة القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين[11].

وبناءا لماتقدم، اتسمت العلاقات التركية – السعودية لاسيما منذ احداث 11/ايلول/2001 ومابعدها (السنوات العشرة الاولى من القرن الحادي والعشرون) بالتعاون المشترك في كافة المجالات، ويعزى ذلك التقدم الى السياسات الخارجية المتعددة الأطراف التي انتهجتها كل من تركيا والسعودية، التي أجبرت البلدين على التعاون في عدد من القضايا الإقليمية والثنائية، من منطلق الدور المؤثر لكلاهما في المنطقة، وان علاقاتهما ستتمكن من تقويض اي تقارب تركي – اسرائيلي قد يؤثر بشكلا مباشر على الامن الاقليمي في المنطقة.

المطلب الثاني : قضايا العلاقات بين عامي 2001- 2010.

شهد العلاقات التركية – السعودية تطورت بشكلا كبير بشتى المجالات خلال هذه الفترة، ويعود ذلك الى انتهاج سياسة منضبطة وممنهجة من كلا البلدين، والتمكن في كيفية التعامل مع القضايا الاقليمية، فضلا عن علاقاتهما الثنائية، لاسيما من اجل تحقيق المصالح المشتركة، بعدما اوجدت السعودية في تركيا الخيار الافضل لها في العمل، خاصة بعد احداث 11/ايلول/2001، وبالمقابل شكل صعود حزب العدالة والتنمية تحولاً في سياسة تركيا الخارجية وتعاملها مع محيطها الاقليمي بنوع من العلاقات التعاونية، من اجل اظهار دورها الفاعل والمؤثر في المنطقة، لذلك انسجمت توجهات كلا البلدين في هذه المرحلة واسهما بشكلا كبير في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي ضوء ذلك سنتناول اهم القضايا في هذه الفترة ودور البلدين فيها.

اولا : العلاقات الدولية والهيمنة الامريكية بعد احداث 11 / ايلول / 2001.

تعد "المرونة وعدم الثبات" من أهم المظاهر الاستراتيجية، فضلا عن القدرة على التكيف مع المتغيرات المؤثرة فيها مهما كان نوعها والمدى الزمني الذي حدثت فيه، ان طبيعة العلاقات الدولية مابعد الحرب الباردة في ظل تغيير النظام الدولي الى احادي القطبية، بدء بوصفه نظاماً فوضوي تسعى الولايات المتحدة الامريكية بسط نفوذها على مجمل الساحة الدولية، وتوظيف كافة المتغيرات في النظام الدولي الجديد لصالحها، وبفضل امكانياتها الهائلة التي تتمتع بها، وخاصة انها تمتلك ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة، ففي العقد الاول من هذه الحقبة ركزت على عامل القوة في التعامل مع مجريات الاحداث الدولية، حيث أرسلت قواتها في عدة مناطق[12]، ونتيجة لذلك شكل ذلك السلوك عداءً كبيراً تجاه سياسة القوة الامريكية، وصولاً الى بداية القرن الحادي والعشرين، حيث تعرضت الولايات المتحدة الى هجمة كبيرة في الحادي عشر من ايلول عام 2001، التي تسببت في انهيار مركز التجارة العالمي، وتدمير جزء من مبنى وزارة الدفاع الامريكي (البنتاغون)، فقد القى هذا الحدث بضلاله على مجمل العلاقات الدولية وخاصة مع القطب الامريكي

ونتيجة تلك التفجيرات التي الحقت أضراراً جسيمة من الناحية المادية والمعنوية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث عبّر عنه الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) بقوله: "في حال ثبوت تورط دولة ما في هذه الهجمات سيتم مسحها عن خريطة العالم" ، فقد بدأ الفكر الاستراتيجي الأمريكي بالتركيز على أفكار كانت مطروحة في السابق، إلا أن أحداث تفجيرات 11/ ايلول/2001 أعطت لها أهمية كبيرة في مقدمتها "مكافحة الارهاب" ومن ثم "قضية حقوق الانسان" و "نزع اسلحة الدمار الشامل"، وكذلك نشر "الفكر الديمقراطي" بين المجتمعات، إذ استثمرت كل هذه الأفكار من أجل رسم استراتيجية جديدة، تهدف الى تحقيق الهيمنة العالمية بتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها على العالم[13].

وفي سياق ذلك، شكلت "قضية الارهاب الدولي" وسبل مواجهته الشعار الذي انضوت تحته كل اساليب الضغط والتدخل والترهيب الامريكي، لتصبح محاربة الارهاب المنطلق الرئيسي في فرض الهيمنة الامريكية في القرن الحادي والعشرين، فضلا عن ذلك، عّد الهدف الحقيقي في هذا النهج هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وضمان المصالح الامريكية وابعاد القوى الطامحة لموقع متقدم عسكرياً كان أم اقتصادياً او سياسياً، وتطويع دول الجنوب وبشكل خاص الدول العربية الاسلامية وصولاً الى فرض السيطرة التامة على الاقتصاد العالمي والانفراد بالهيمنة [14]، وفي ضوء ذلك ركزت الولايات المتحدة الامريكية على المنطقة العربية، ولاسيما الدول الاسلامية، في تطبيق استراتيجيتها بالحرب ضد الارهاب، بوصفها مناطق حاضنة للارهاب، فضلا عن دور الاعلام الامريكي الذي سعى الى تضخيم الاحداث وخلق كافة التبريرات وتشويه صورة العرب والمسلمين على انهم بؤرة الارهاب ويجب محاربة ذلك بجميع السبل[15].

ووفقاً لذلك، ومن أجل تحقيق اهدافها بالحرب ضد الارهاب، فقد تم تصنيف العالم وفق الرؤية الامريكية بزعامة الرئيس الامريكي السابق (جورج بوش الابن) ضمن محورين: الاول "محور الخير: تحت القيادة الامريكية"، والثاني "محور الشر : يشمل اي دولة من دول العالم لاتستجيب للمطالب الامريكية وفي مقدمتها الدول العربية والاسلامية -الهدف الاول- للحرب الامريكية على الارهاب" [16].

وبالنظر لاهمية هذا الحدث المفاجئ، الذي وجه صدمة كبيرة للولايات المتحدة الامريكية وهدد المكانة الدولية التي تتمتع بها، جعلها تعيد النظر في صياغة استراتيجية جديدة تنسجم مع تطلعاتها، لاسيما الحفاظ على مكانتها الدولية، فقد وجدت في قضية مكافحة الارهاب وتحويلها الى قضية دولية الدافع المهم الذي ستفرض من خلاله الهيمنة على العالم وتبرر قيادتها له، فضلا عن غرس أدراك امريكي مشترك بضرورة التوحد والتحالف الدولي تحت قيادة امريكية، الهدف منه مواجهة خطر الارهاب والقضاء عليه كونه يهدد السلم والأمن الدوليين، فضلا عن استثمار الفرص السانحة للنفوذ في المناطق التي قد تمكنها من أن تصبح جزءاً من جغرافيتها الجيوسياسية عبر النفوذ أو الأنظمة الحليفة الموالية [17] ولابد من الاشارة هنا، أن انفراد القوة الامريكية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ومن ثم انها كانت تسعى الى فرض السيطرة المطلقة على الساحة الدولية، الا ان النظام انذاك شهد تحولات هيكلية في قمته، تمثلت بمحاولات بعض القوى الاقليمية تسعى الى ان ترتقي الى مستوى القوة الموثرة في النظام الدولي الجديد، فقد أشارت العديد من الدراسات وفق هذا الامر، على ان نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي ترك

فراغاً كبير في الساحة الدولية، دفع بقوى جديدة تهدف الى الارتقاء مكانة دولية في النظام الدولي[18]. لذا ادركت انذاك الولايات المتحدة بخطورة ذلك الامر، وكثفت جهودها في تحجيم اي قوى تعمل على ذلك، وان المتحكم الرئيسي بالنظام هو "الولايات المتحدة" ومع ماتقدم، أدركت الولايات المتحدة ان من اهم التحديات التي تواجه بعد احداث 11 ايلول 2001، هو التهديد الارهابي ووفق الرؤية الامريكية بأن هذا التهديد واسع الانتشار، وان اساليبه ووسائله أصبحت أكثر تطوراً، وأن اسلوبه وتنظيم عملياته بدأت تكون أكثر دقة، حتى وصلت الى قلب الولايات المتحدة، بالمقابل عملت على التكيف مع المتغيرات الجديدة والتصدي لكل التهديدات المحتملة وغير المحتملة، وصياغة استراتيجية اكثر مرونة تهدف على ردع الاخطار والوقاية منها، فضلا عن ان التعامل مع ابرز هذه التحديات (الارهاب) يكون بالتعاون الدولي الجماعي كونه يهدد الامن والسلم الدوليين . وعليه فقد أفرزت احداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر نتائج عدة على صعيد مجمل العلاقات الدولية، منها **"إحداث تغيير نوعي في شبكات المصالح بين الدول"**، حيث نتج عن تلك التفجيرات الحاجة الماسة للولايات المتحدة الامريكية الى المساعدة والتعاون من قبل دول أخرى في حربها الجديدة ضد (الارهاب)، وهنا لابد ان نشير الى ان طلب المساعدة من دولة ما، فلا بد ان تكون هناك مصلحة مقابلة للطرف الاخر، ومن ثم لم يكن غريباً ان تبدي الولايات المتحدة الامريكية مزيداً من الاهتمام بطلبات دول مثل تركيا وباكستان اكثر مما كانت تلقاه هذه الطلبات قبل احداث 11/ ايلول- سبتمبر، فيما أخذت دول مثل السودان وسوريا في التعاون مع الاجراءات الامريكية المضادة للارهاب من تلقاء نفسها نتيجة لارتفاع تكلفة عدم التعاون، وبعد ان بات للطرف الامريكي مصلحة جديدة في مساعدة حلفائها في مكافحة الارهاب ومعاقبة الدول التي تتحداها على السواء[19]. وبناءا لماتقدم، يمكن القول ان التحول في مفهوم المصالح والعلاقات الدولية بعد احداث 11/ايلول لم يقتصر على الجانب الامريكي فحسب، فقد حدث تحولاً مماثلاً ايضا في هذا المفهوم لدى دول عديدة، من منطلق تحقيق المصالح والاهداف في المناطق الاخرى في العالم، ومنها منطقة الشرق الاوسط، المنطقة التي تعد من المناطق الاكثر تعقيدا في العلاقات بين دولها، وفي سياق ذلك برز تقارب تركي – سعودي في المنطقة، اخذ منحى جديدا ومختلف عن المراحل السابقة، اتسم بالتعاون والشراكة في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية، وان هذا التوافق بين البلدين، تولد من ادراكهما الى متطلبات هذه المرحلة في اعادة صياغة سياساتهم الخارجية، وخاصة بعد التوتر الذي حصل في العلاقات الامريكية – السعودية من جانب، وتركيا التي تسعى الى اخذ دورا فاعلا في المنطقة، لذا نلاحظ ان البلدين عملا بالبداية على تقليل الاعتماد على الغرب في جميع المجالات، والاعتماد على مبدأ حسن الجوار وتعزيز العلاقات مع الدول الاقليمية لاسيما من اجل التعاون في القضايا الرئيسية الاقليمية، فضلا عن تحقيق اهدافهم ومصالحهم الثنائية، والجماعية "متعددة الاطراف" .

ثانيا : قضية "الارهاب الدولي".

ان ظاهرة "الارهاب" بمفهومها الاوسع، تعد ظاهرة ذات بعد سياسي، فضلا عن انه مصطلح قديم، ورد في "المعجم الوسيط" وهو وصف يطلق على (الذين يسلكون الاساليب العنيفة من اجل تحقيق أهدافهم السياسية، ومنه مايقوم به بعض الافراد والجماعات والدول بالقتل والقاء المتفجرات والتخريب)[20].

وفي سياق ذلك، بدأت تنتشر هذه الظاهرة "الارهاب" بشكل كبير في البيئة الدولية، حتى أصبحت تشكل حالة خطرة القت بضلالها على العالم اجمع بشكل عام، وعلى بعض المناطق غير المستقرة بشكل خاص، ليختزل "الارهاب" وصفاً يستند على العنف بصورة غير مشروعة، من ثم أصبحت خطور الارهاب حالة ما لم يشهده عصر من عصور التاريخ على الرغم من تشابهها من حيث المبدأ والمضمون، الا أنها أعطت انطباعاً اعمق في الوحشية وفي كيفية ارتكاب ابشع الاجرام[21]. وعليه، فإن هذه الظاهرة لاسيما في الاونة الاخيرة اتسعت بشكل كبير من خلال استخدام العنف، وهذا ماتجسد في العديد من النشاطات الارهابية التي تجاوزت أثارها حدود الدولة الواحدة، وامتدت الى عدة دول اخرى لتكتسب بذلك طابعاً دولي، مما جعل منها جريمة تهدد : (مصالح الشعوب الحيوية، وأمن وسلامة العالم ، وحقوق وحريات الافراد الأساسية). ونلاحظ ان موضوع "الارهاب" تبوء مكانة بارزة لاسيما من بين مواضيع سياسية عديدة مطروحة في حقل العلاقات الدولية، نتيجة كثرة الاحداث والاساليب التي تدخل ضمن نطاق "العنف المسلح" الذي تقوم بها التنظيمات الارهابية الموجهة ضد أهدافها من أفراد أو دول، مما جعل الاراء

تتشتت بشإن ايجاد مفهوم واضح لهذه الظاهرة العنيفة، وهذا الامر انعكس على الجهود الدولية الرامية للتوصل الى مفهوم عام وشامل للأرهاب[22].وفي ضوء ماتقدم، اصبحت ظاهرة "الارهاب الدولي" اوسع انتشاراً، خاصة بعد احداث 11/ايلول/2001. على أثر قيام التنظيمات الارهابية "القاعدة" بشن تفجيرات في الولايات المتحدة الامريكية، مما ادى الى انتشار هذه التنظيمات بشكلا كبير في معظم دول العالم، وكان التأثير واضحا على الامن والسلم الدوليين، وفي ضوء ذلك يرى (سبستيان جنجر- Sebastian Ginger) أن تأثير أحداث 11/ايلول "القى بضلاله على العالم، من منطلق أن العالم مترابط، وبالتالي فإن عدم الاستقرار في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار في أماكن أخرى من العالم". وبالتالي فإن كل سكان العالم بشكل ما يتعرضون لذلك التهديد، وفي حال خاضت دولة ما حالة حرب، فإن كل الدول الأخرى تتعرض لمخاطر بسبب تلك الحرب، وإذا كان هناك بشر في بلد ما يتعرضون للموت، فإن هناك بشراً آخرين في بلاد أخرى يتعرضون لمخاطر بفعل ذلك[23]. وبالرغم من ان ظاهرة الارهاب وما يفرز عنها من اساليب عنيفة بحق المجتمعات، الا انه في نفس الوقت تم توظيف هذه ظاهرة "الارهاب" في تحقيق اهداف ومصالح الدول، لاسيما على صعيد العلاقات الدولية التي تتمثل بجملة من علاقات المصالح والمنفعة المتبادلة بين الدول، وتحديدا الدول الفاعلة في النظام الدولي التي تبحث بكل السبل عن تحقيق أهدافها التي تؤمن مصالحها بحسب استراتيجيتها، وعلى غرار ذلك سعت بعض الدول لاتخاذ "الارهاب" وسيلة لتحقيق بعض أهدافها، وابرز مثال على ذلك: (الولايات المتحدة الامريكية) لاسيما بعد تعرضها لتفجيرات 11/ايلول/2001، لذا فقد اعطت تعريفا "للارهاب" يمكن اعتباره وصفاً ينسجم مع ماتسعى الى تحقيقه وفق استراتيجيتها، فقد وصفت "الارهاب" بأنه : "الاستخدام المحسوب للعنف أو التهديد، باستخدامه لاكراه المواطنين أو الحكومات أو الافراد على تلبية مطالب الارهابيين، التي قد تكون سياسية أو دينية أو أيدولوجية في طبيعتها، ويشمل الاعمال الاجرامية التي قد تكون رمزية في طابعها أو المقصودة لاحداث خسائر بشرية ومادية" [24]ومن هذا المنطلق، بدأت الولايات المتحدة الامريكية تطلق الاتهامات على الدول باضطلاعها في استهداف الامن الامريكي، وخاصة الدول الاسلامية بانها حاضنة وممولة للارهاب، وتحديدا "السعودية" ووجهت لها اتهاماً مباشراً بإنها ترعى الارهاب، وهي المسؤولة في تنفيذ هذه الهجمات، لاسيما بعد كشف خمسة عشر من المنفذين سعوديين الجنسية وفي مقدمتهم زعيم تنظيم القاعدة "اسامة بن لادن"[25]، وهنا لابد ان نشير الى مسألة في غاية الاهمية، الا وهي ان الولايات المتحدة عندما وجهت الاتهام الى اكبر دولة خليجية في المنطقة، ماهو الا من اجل تحقيق غايتها الاساسية، لاسيما في فرض هيمنتها على المنطقة العربية بشكل خاص، والشرق الاوسط بشكل عام، المنطقة الاكثر اهمية في العالم، فضلا عن تحقيق اهدافها والتي تكمن في : [26].

1. أيدولوجياً : نتيجة نظرة الغرب الى الاسلام، واتهام بعض المتشددين بأنهم ارهابيون يضرون بمصلحة الولايات المتحدة الامركية والغرب .
2. أقتصادياً : يكمن ذلك في الرغبة من اجل تحقيق "العولمة الاقتصادية" لاسيما من خلال السيطرة على منابع البترول الغزيرة في المنطقة والتحكم في أسعاره .
3. عسكرياً : ويتجسد ذلك في اعلان الولايات المتحدة الحرب على الارهاب، واحتلال الدول وتغير أنظمتها بحجة دعم الارهاب .

وبعد هذه الاتهامات التي وجهت للسعودية، بدأت العلاقات الامريكية – السعودية يسودها توترا كبيرا، خاصة وان بداية هذا التوتر في العلاقات يعود الى ماقبل احداث 11/ايلول، نتيجة الموقف الامريكي المساند "لاسرائيل" في سياستها العدوانية ضد فلسطين، الذي دفع بالملك السعودي (عبد الله عبد العزيز) انذاك برفض دعوة الرئيس (جورج بوش) لزيارة واشنطن، لكن ومع هذه الاحداث التي حصلت توسعت دائرة التوتر في العلاقات مابين الولايات المتحدة والسعودية[27]. وعلى غرار ذلك صعدت الولايات المتحدة حملته ضد السعودية بتعاون ودعم من التيار اليميني المتعصب في اللوبي الصهيوني مستغلين احداث تفجيرات 11/ايلول وتداعياتها، ونتيجة لتلك الضغوطات، كان لابد من السعودية الاستجابة وابداء التعاون في الحرب الامريكية للارهاب حفاظا على استقرارها وامنها، وهذا ماتجسد في تبني المجموعة الفقهية "لرابطة العالم الاسلامي" في كانون الثاني / 2002 تعريفا حول التميز بين المفهومين "الارهاب والجهاد"، فضلا عن ادانة الهجمات التي استهدفت الولايات المتحدة في

11/ايلول/2001[28]، ومن ثم أعلنت السعودية لاحقا عن تدابير سريعة تمثلت في تجميد أرصدة الاشخاص والجمعيات المشتبه بعلاقتها بتمويل الارهاب، وايقاف الدعم المالي للفلسطينيين، وانشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب في شباط/ 2005[29].

وفي هذا الصدد صرحت السعودية رسمياً في عام 2003 بانها: "عازمة على ضرب الجماعات الارهابية، والتصدي لها، كما اكدت ايضا بان الموقف العالمي الرافض لكل أشكال الارهاب يتطلب من مختلف دول العالم المزيد من تعزيز الجهود لمواجهة والقضاء عليه"[30] ، وعلى غرار ذلك، ظهر توافق اقليمي لاسيما بين تركيا والسعودية بشأن مكافحة الارهاب والذي تجسد بمشاركة تركيا في مؤتمرات الدول العربية الاسلامية "لمكافحة الارهاب" بالرغم من انها لم تتعرض الى اتهام مباشر من قبل الولايات المتحدة على خلفية هجمات 11 أيلول، وذلك يعود الى انها احد اعضاء حلف الناتو ، فضلا عن انها تعد ايضاً نموذجاً اسلامياً معتدلا ومقبولا من قبل الولايات المتحدة الامريكية، لكنها نظرت الى ضرورة تقارب العلاقات التركية – العربية في ظل ذلك، خاصة وانها تسعى من ضمن مبادئ سياستها الخارجية لاسيما بعد صعود حزب العدالة والتنمية في تحسين العلاقات مع الدول الاقليمية، فضلا عن المشاركة في حل المشاكل والقضايا الشائكة من اجل التأكيد على دورها الفاعل والمؤثر في المنطقة . ومن هذا المنطلق كثفت تركيا جهودها بالتعاون مع السعودية في مكافحة الارهاب وهذا ما اكده السفير التركي في السعودية (ناجي كورو) بقوله : "ان بلاده تفكر جدياً في الاستفادة من تجربة الرياض في برنامج مناصحة المتطرفين فكريا الخاص بتصحيح أفكار تنظيم القاعدة"[31] وأضاف ايضا "ان بلاده قد تستفيد من هذه تجربة في محاربة الارهاب، ووصف التجربة بالناجحة"، التي اطلقتها السعودية في عام 2004"[*].

وبالاضافة الى ذلك، وخاصة بشأن التقارب في العلاقات التركية – العربية وفي مقدمتها السعودية من جهة، وتقارب وجهات النظر التركية من الادارة الامريكية، حيث عملت تركيا على تقليل التوتر بين الطرفين الدول الاسلامية والولايات المتحدة من منطلق انها دولة اسلامية معتدلة[*]، وهذا ماتجسد بالموقف التركي انذاك لاسيما بعد الخطاب الامريكي الذي رفضته الكثير من الدول الاسلامية، حيث صرح رئيس الجمهورية التركية انذاك (احمد نجدت سيزر) مبررا الخطاب الامريكي بقوله : "ان استخدام كلمة الحروب الصليبية من قبل بوش قد أسئ فهمه من بعض الدوائر، وانه لا يمكن في الاساس الانساني والقانوني في الحرب الامريكية ضد الارهاب، فالولايات المتحدة الامريكية دولة ديمقراطية وليس هناك حاجة الى الشك اذا ما كانت ستحارب ضد الارهاب أم لا"[32].

وفي ضوء ماتقدم، يمكن القول ان بعد المتغيرات الدولية وتحديدا بعد أحداث 11/ايلول/ 2001، توصلت تركيا الى رؤى تفيد على أنها يجب أن تأخذ حيزا واسع المجال ومؤثر في نفس الوقت، من خلال إحداث توازن بعلاقاتها ومصالحها، لاسيما بين كل الاتجاهات الغربية وخاصة – الامريكية- والعربية والاسلامية، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الاقليمين بحيث تكون تركيا بلداً محوريا. وقد أنعكست قضية "الارهاب الدولي" بشكل كبير في زيادة التعاون القائم بين السعودية وتركيا في مجال "مكافحة الارهاب"، والذي عد مرحلة مميزة في العلاقات الثنائية بين البلدين .

ثالثاً : الاحتلال الامريكي للعراق 2003.

شهد النظام الدولي متغيرات عديدة، وكان ابرزها في مطلع القرن الحادي والعشرين "احداث 11/ايلول/2001"، حيث تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من استغلال هذه الاحداث وتكييفها لصالحهم، لاسيما ان هذه الاحداث كان لها تأثير كبير على السياسة الداخلية والخارجية الامريكية، فهي كانت بمثابة أداة رئيسة سعت الادارة الامريكية إلى توظيفها بشكل جيد في تنفيذ أجندة معينة في النظام الدولي، وعلى غرار ذلك، قررت الادارة الامريكية أنه لابد من تصدير تلك الصدمة إلى الخارج بسرعة، كون شحنة الغضب على اثر تلك الاحداث لايمكن ان تظل محصورة في الداخل، لذا يتطلب ايجاد عدو خارجي تلقى عليه المسؤولية ويتم عمل تعبئة شاملة ضده من أجل كسب التأييد والاحتواء، وهنا تم التسليط الضوء على العراق ضمن اطار "الحرب على الارهاب"[33].

وعليه، وظفت الولايات المتحدة الامريكية "مفهوم الارهاب" في تبرير عمل سياساتها الخارجية بعد احداث 11/ايلول، ضد مااطلقته من تسمية "محور الشر" او "الدول المارقة" التي تعتبر الولايات

المتحدة من أشد اعدائها[34]، وعليه فقد تم وضع العراق في مقدمة الدول التي ترعى الارهاب ويجب معاقبتها باسرع وقت ممكن، لذا بدأت بالتصعيد بشإن استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وتم موافقة مجلس الامن على انها هجمات ارهابية[35].

وهذا ماحدث بالفعل، حيث بدأت الولايات المتحدة بتحشيد قواتها في قواعدها العسكرية الموجودة في بعض دول الجوار، وانطلقت بحملتها العسكرية على العراق في 20/ اذار/2003 ، وفي غضون يوم واحد تمت السيطرة جزئيا على منطقة الصحراء من جهة الحدود الكويتية – العراقية التي تمثل مايقارب 25% من مساحة العراق، وبعد سلسلة من المواجهات الامريكية مع القوات العراقية استمرت ايام على التوالي، تمكنت في نهاية المطاف القوات العسكرية الامريكية من احتلال العراق واسقاط النظام العراقي السابق في 9/نيسان/2003[36].

وفي ضوء ماتقدم، ظهرت المواقف الدولية والاقليمية بشكلا واضحاً في الساحة الدولية، منها المؤيد ومنها المعارض بشإن حملة الولايات المتحدة الامريكية العسكرية على العراق، لذا سنركز على ابرز تلك المواقف وتحديدا الموقف التركي والسعودي (محل دراستنا) ومدى تأثير الغزو الامريكي على العراق في علاقاتهما.

1. الموقف التركي – السعودي قبل الغزو الامريكي .

يمتلك العراق أهمية إستراتيجية كبيرة في العصر الحديث والمعاصر، نتيجة عوامل عديدة وابرزها موقعه الجغرافي الذي يتوسط العالم، فضلا عن انه يتمركز بين مجموعة من الدول التي تستطيع إن تؤثر فيه ويؤثر فيها، بسبب تشابه الأصول العرقية والدينية، ونمط الايديولوجيا التي حكمت الدولة العراقية الحديثة وعلاقات القوة التي سادت فيه ومع جيرانه عبر مراحل متعددة، ثم هناك الأهداف الخاصة به والتي سعى بوسائله إلى تحقيقها وأثرت في سياسات الآخرين تجاهه، ولعل أهم الأسباب التي جعلت من العراق ذو أهمية إستراتيجية و محط اهتمام الدول إقليميا وعالميا ثرواته الطبيعية الهائلة، ويمتلك عمقا استراتيجيا كدولة متوسطة الحجم بمساحتها، فإنه يمثل عقدة جغرافية تربط الوطن العربي بإيران وتركيا والسعودية الدول الأكثر تأثيراً في إقليم الشرق الأوسط قياساً لدول أخرى. وعليه يعتبر العراق منطقة مهمة بالنسبة لدول المجاورة له، فتركيا تنظر اليه كمنطقة مهمة ومن نواحي عديدة (سياسية، واقتصادية، وامنية)، وتهم صناع القرار التركي، وهو ما جعل بها ان تتخذ مجموعة من القرارات تخص الشأن العراقي، وعلى خلفية اعلان الولايات المتحدة الامريكية بشن الحرب على العراق، اعرب معظم المراقبين والمحللين الاستراتيجيين بإن "تركيا" الحليفة للغرب واحد اعضاء حلف الناتو ستكون احد اللاعبيين الاساسيين في الحرب الامريكية على العراق، مع النظر الى دورها السابق في حرب الخليج الثانية الذي كان داعماً للحرب ضد العراق في وقتها. لكن بدء الموقف التركي بالرفض في استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق لاحتلال العراق، ويعود ذلك الى دور المجلس الوطني الكبير"البرلمان التركي" الذي كان يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الاسلامية بزعامة (رجب طيب اردوغان)، حيث تم رفض أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب، كما رفض أيضاً أن تنطلق القوات الاميركية الجوية من الاراضي التركية من أجل فتح جبهة شمالية عراقية، على الرغم من تعرضها الى ضغوطات امريكية، الا انها تمسكت بموقفها من الحرب[37]، ويمكن القول ان الرفض التركي جاء على خلفية أمرين في غاية الاهمية: [38].

1. سعي حكومة "حزب العدالة والتنمية" الى تشكيل موقف عربي وأقليمي يمنع خيار الحرب.
2. تصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد خيار الحرب أصلاً، وفي سياق ذلك علق رئيس أركان الجيش التركي "اوزتوك" بعد اليوم الاول من الحملة العسكرية الامريكية على من يقول ان (93%) من الشعب التركي يعارض الحرب على العراق بالقول "كلا أن (100%) من الشعب التركي يعارض الحرب على العراق".

وفي سياق ذلك، يمكن أن نشير إلى أمراً آخر، وهو "اعتقاد تركيا بأن استنادها إلى توافق اقليمي" من جهة سوف يسمح لها برفض السيطرة الامريكية الكاملة على التطورات العراقية، ومن جهة أخرى فإن تركيا حرصت على أن لاتبدو معزولة عن قضايا المنطقة وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على علاقاتها بمحيطها الاقليمي في المستقبل [39].

اما السعودية تبادل تركيا في نفس الاهمية للعراق، لذا فهي الاخرى رفضت الحرب على العراق مبدئيا كما هو الحال في موقف تركيا، عكس ماحصل في حرب الخليج الثانية من خلال اشتراك الدولتين في الحرب ضد العراق عام 1991، حيث صرح وزير خارجيتها انذاك (الامير سعود الفيصل) بقوله : **"نحن حريصون على وحدة الاراضي العراقية وسلامتها، ومن غير الحكمة ان تحاول الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي اقالة الرئيس العراقي وتنصب اخر بدلا عنه، لأن من السذاجة ان يعتقد الامريكيون أنهم يعرفون من هو أفضل لقيادة هذا البلد اكثر من العراقيين"**[40]، حيث كان موقف البلدين (تركيا – السعودية) متخوف من تداعيات هذه الحرب التي قد تغيير معادلة توازن القوى في المنطقة في حال احتلال العراق، مما سيتيح الفرصة امام ايران في مد نفوذها في المنطقة، وهذه المخاوف كانت بالدرجة الاساس تنبع من الطرف السعودي نتيجة الخلافات بينهما[41] .

وعلى غرار ذلك بدء الرئيس التركي (عبدالله غول) بجولة من اجل تنسيق المواقف مع الدول المعينة بالأزمة العراقية من اجل التوصل الى خيار منع الحرب، والمتمثلة بـ (السعودية، ومصر، وسوريا، والاردن)، حيث ناقش خلالها قضايا متعددة منها: "تدعيم العلاقات التركية العربية بصفة عامة، ومحاولة منع الحرب الأمريكية على العراق بصفة خاصة"[42]، واثناء هذه الجولة سعى (عبدالله غول) الى اطلاع قادة الدول العربية الأربع على تعقيدات الموقف التركي الخاصة بالمسالة العراقية، لغرض تفهم موقفها المحتمل من الحرب والتعقيدات الخاصة بتركيا، لاسيما انها عضوا اساسياً في حلف الناتو، ومنها ماله علاقة بالصراع السياسي الداخلي في تركيا وما يتعلق بالعلاقات التقليدية القوية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتوجهات تركيا الخارجية وسعيها اللانضمام الى الأسرة الاوروبية، وبغية توحيد موقف اقليمي لمحاولة منع قيام الحرب دعت تركيا الى قمة اقليمية برعايتها حضرها (6) ستة وزراء خارجية الدول ذات الصلة وهي (تركيا، ايران، مصر، سوريا، الاردن، السعودية)، حيث بحثت هذه القمة الوسائل التي يمكن ان تقوم بها القوى الاقليمية للحيلولة دون وقوع الحرب ضد العراق[43].

وعليه سعت تركيا والدول المجاورة للعراق ومن ضمنها السعودية جهوداً واسعة من اجل التوصل الى حل الازمة العراقية – الأمريكية، وبكل الوسائل المتاحة، الا أنها لم تفلح بسبب الاصرار الأمريكي على غزو العراق واحتلاله واسقاط نظام الحكم فيه، ونجد هنا ان قيادات دول الجوار وخاصة تركيا والسعودية لم تكن حريصة على بقاء نظام العراقي السابق في السلطة، انما كان موقفهم الرافض للحرب كان ينبع من المخاوف الجسمية التي تهدد أمن وسلامة اراضيها والتي قد تهدد الأمن القومي التركي والسعودي.

2. تقارب موقف التركي – السعودي المؤيد للغزو الامريكي .

نتيجة اصرار الولايات المتحدة الامريكية في شن الحرب على العراق بالرغم من المعارضة الاقليمية وخاصة الدول المجاورة للعراق، حيث مارست الولايات المتحدة ضغوطات كبيرة لاسيما على تركيا والسعودية الدولتين اللتان رفضتا استخدام اراضيهم من قبل القوات الامريكية في حربها على العراق، ولكن في نهاية المطاف وخاصة بعد فشل كل المحاولات في حل الازمة العراقية – الامريكية، أجبرت كل من تركيا والسعودية على المشاركة في الحرب وبذات الطريقة التي تعاملت الولايات المتحدة مع تركيا حدثت مع السعودية، حيث نقلت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها المتواجدة على أرض السعودية الى دولة قطر، واتخذت من قاعدة "العديد" مقرا لقوتها المشاركة في الحرب.

فمن جهة تركيا، التي فرض عليها المشاركة والمساهمة في الحرب على العراق، يعود الى اسباب كانت خارج إرادتها: [44]

1. إن تركيا تعتبر من الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الامريكية القوة المسيطرة على النظام الدولي، وانها لاترغب الخروج عن قواعد هذا الحلف، لأن ذلك ربما يسبب غضب تعقيدا نحو الاسوء في طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة .
2. بسبب موقع تركيا المجاور للعراق و ما يشكله من أولويات لا تسمح تركيا لنفسها بالبقاء خارج هذا الإطار الذي قد يفسح المجال لآخرين بإشغاله لذلك اضطر البرلمان التركي للموافقة على فتح المجال

الجوي التركي للطيران الحربي الأمريكي عندما صوت بالموافقة عليه في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٣ [45].

3. ان مشاركة تركيا في الحرب على العراق سيسهل لها الحصول على مساعدات مالية أمريكية .
4. ان قرار قبول البرلمان التركي في تشرين أول/2003 على مشاركة تركيا في الحرب كان يهدف الى العودة إلى ركب المسيرة التي تقودها الولايات المتحدة، والذي من شأنه تحقيق أهداف تعدها تركيا في غاية الأهمية وابرزها : "ان لا يمكن أن تتمكن من لعب دور إقليمي في ظل تنامي الدور الإيراني الصاعد إلا بمساعدة و إسناد من الولايات المتحدة الامريكية" [46].

اما من جهة السعودية، فكانت لابد من مشاركتها في الحرب بالرغم من رفضها في البداية، وخاصة ان وضعها يتشابه مع وضع تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الى حدا كبير، كونها ترتبط مع الاخيرة بعلاقة واسعة، وانها احد الحلفاء للامريكان في المنطقة، وبصدد ذلك تولد لها ادراك ورؤية نحو الافق، خاصة مابعدما اصبح غزو العراق لامحال منه، ومن اجل الحفاظ على علاقاتها مع القطب الاوحد الذي يدير العالم، والتي اصيبت علاقاتهما بتوتر عقب تفجيرات 11/ايلول، وتلافيا الى زيادة التوتر، لذا فضلت التراجع عن موقفها الذي كان معارضا لقرار الحرب على العراق[47].

وعلى غرار ذلك، خضعت السعودية الى قرار الحرب الامريكية على العراق، وسمحت باستخدام قاعدة (الأمير سلطان الجوية) لانطلاق هجمات الطائرات الأمريكية على العراق، بالاضافة الى توفير نقطة انطلاق للقوات الخاصة الأمريكية من قواعدها في منطقتي (عرعر وتبوك)، من اجل الاستيلاء على القواعد الجوية "غربي العراق" التي استخدمت في إطلاق صواريخ "سكود" على إسرائيل في حرب تحرير الكويت، وقدمت ايضا تسهيلات ضمن نطاق مجالها الجوي للطائرات الامريكية واطلاق الصواريخ من البحر الأحمر عبر الأجواء السعودية نحو أهدافها في العراق[48].

وعلى الرغم من تقديم جميع التسهيلات للقوات الامريكية من خلال التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، لكن في نفس الوقت كان المسؤولون السعوديون يصرحون لشعبهم "بأن المملكة لن تشارك في تسهيل الحرب على العراق"، مما حدا بالسفير (تشاس فريمان) رئيس مجلس سياسات الشرق الأوسط والسفير الأمريكي الأسبق في السعودية إلى القول "من وجهة نظر "الأكروبات" (البهلوانية) السياسية، كان هذا عرضاً بالغ المهارة"[49].

الخاتمة:

بناء لماتقدم، يمكن القول، شكلت احداث 11 ايلول 2001 ثم قضية الحرب على العراق في عام 2003، مرحلة جديدة في طبيعة العلاقات الدولية والاقليمية في النظام الدولي، وكان تأثيرها واضحا على العلاقات التركية – العربية وخاصة السعودية، فبالرغم من موقف البلدين (تركيا – السعودية) الذي كان في البداية رافضا للغزو الامريكي للعراق، وهذا لاسباب ذكرت سلفاً، لكنه اسهم في استحسان ورضا الشعوب العربية وخاصة دول الجوار للعراق ومنها السعودية وكان دورا ايجابي في مسار العلاقات التركية – السعودية، فضلا عن الدول العربية الاخرى، الا ان الضغوطات الامريكية على البلدين دفعت بهم في نهاية المطاف الخضوع الى الارادة الامريكية، وخاصة بعدما ادرك البلدين ان الحرب لا محال منها في ظل فشل جميع المحاولات التي سعت بها تركيا والسعودية في حل الازمة العراقية –الامريكية، فضلا عن اصرار الولايات المتحدة على الحرب.

سارعت الدولتان الى اتخاذ عدة اجراءات تتناسب وحجم التحول في البيئة الدولية انذاك ونوه المنهج الامريكي في التعامل مع العراق ، فاذا لم يكن الامر بقبول في فتح اراضيها للامريكان واستخدام القواعد العسكرية الموجودة في اراضيها للقوات الامريكية، فان ايا منهما لم يعارض استخدام الولايات المتحدة للقوة في تسوية الازمة الامريكية-العراقية ، من منطلق تلافي اي توتر في العلاقات البلدين مع الولايات المتحدة، وانهم مقبلين على مرحلة جديدة في المنطقة قد تؤثر عليهم وعلى توازن القوى، لاسيما في ظل اتساع الدور الايراني وتعاظم نفوذه في المنطقة، مما اوجد حاجة ملحة للبلدين في تقارب علاقاتهما من اجل مواجهة المشروع الايراني التوسعي، وبدعم الولايات المتحدة الامريكية سيكون وضع

تركيا والسعودية افضل اقليمياً . وان تركيا بذلك ستحقق ماتصبوا اليه في المنطقة، وهو الدور الاكثر فاعلية وتأثير .

قائمة الهوامش:

([1]) Wesley Dockery, How did September 11 affect US-Saudi Arabia relations?, Made for minds, Sep 2018. 19/1/2022. https://www.dw.com/en/how-did-september-11-affect-us-saudi-arabia

([2]) Turkish-Saudi Arabian Relations During the Arab Uprisings, op. cit. p.29.

([*]) كان كل من تركيا والمملكة العربية السعودية تعتمدان بشدة على الدعم الغربي وخاصة الأمريكي لعقود طويلة، لذا حاول البلدان لاسيما بعد احداث 11/ايلول/2001، تنويع علاقاتهما الخارجية دون التخلي عن علاقات الصداقة مع الغرب .

([3]) Let's Not Lose Turkey to Israel, translated by Radikal, Al-Jazeere, May 3, 2005, p. 4.

([4]) عبد العزيز خماش، العلاقات التركية -الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2010 ، ص 143.

([5]) Let's Not Lose Turkey to Israel, op.cit. p.5.

([6]) محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مجلة المستقبل العربي، عدد 382، 2010، ص 90-91.

([7]) P. K. Abdol Ghafoor, “Kingdom, Turkey Ink Landmark Security Pact,” Arab News, February 13, 2005.

([*]) اعتبرت هذه الزيارة نقطة تحول على صعيد تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين منذ توقيع العديد من الاتفاقيات الهامة. وقعت السعودية وتركيا ست اتفاقيات تتعلق بالمشاورات السياسية ، والتعاون في تبادل أرشيف الدولة ، وتشجيع الاستثمارات والمحافظة عليها ، ومنع الازدواج الضريبي ، والتعاون في قطاع الصحة ، ونقل الركاب والبضائع. وكان من المتوقع ألا تؤدي هذه الزيارة إلى تحسين علاقات تركيا مع المملكة فحسب ، بل ستجذب أيضا اهتمام الدول العربية الأخرى ، خاصة تلك الموجودة في الخليج ، بالقدوم إلى تركيا.

([8]) M. Ghazanfar Ali Khan, Kingdom, Turkey Set to Boost Trade Ties, Arab News, August 11, 2006.

([9]) محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مصدر سبق ذكره، ص95.

([10]) Turkish-Saudi Arabian Relations During the Arab Uprisings, op. cit. p.30.

([11]) Türkiye ile KİK Arasında Mutabakat Muhtırası İmzalandı, Hürriyet, September 3, 2008. Başbakan Erdoğan, Suudi Arabistan’a Gitti, Hürriyet, January 3, 2009.

([12]) نقلا عن : د. حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية، دار سما للنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، الطبعة الاولى، 2019، ص74.

([13]) كنعان خورشيد عبدالوهاب، الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر وانعكاساتها على العالم الاسلامي، مجلة الحكمة، العدد 29، بيت الحكمة- بغداد، ، 2002, ص33.

([14]) Charles Aikupcnon , The End of American Ear: us Foreign policy and the coprolite's of the twenty first century, New York, 2002, p.366-368.

([15]) يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، تعريب: عبدالله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الاولى، 2004، ص52-54.

([16]) محمد محمود الصباغ، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الارهاب وحرب العالم الجديد، دار الرضوان، سوريا، الطبعة الاولى، 2005، ص25.

([17]) أياد ضاري الجبوري، أدارة الازمات الدولية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، الطبعة الاولى، 2016، ص92.

([18]) نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء: السعي الامريكي الى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الاولى، 2004، ص19.

([19]) جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي : السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة – ابو ظبي، الطبعة الاولى، 2014، ص313.

[20]) غيرد نونمان، "محددات السياسة الخارجية وانماطها: توازن كلي واستقلالية نسبية"، في كتاب "المملكة العربية السعودية في الميزان : الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية"، تحرير : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2012، ص405.
[21]) ابو بكر الالفي، الحرب على الارهاب، دار الشعب للطباعة والتوزيع ، القاهرة، 2003، ص43-45.
[22]) حميد فرحان، الولايات المتحدة والارهاب الدولي: المصلحة والاليات والاهداف، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد 64، 2004، ص7.
[23]) Sebastian Junger ,(Fire New York: W.W.Norton & Company, Inc, 2002), p.246.
[24]) احمد خليفة، 11/سبتمبر وانهيار امريكا، دار القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2003، ص47.
[25]) المصدر نفسه، ص50.
[26]) د. عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية، مصدر سبق ذكره، ص78.
[27]) المصدر نفسه، ص79.
[28]) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فينا، الامم المتحدة، 2009، ص20-23.
[29]) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن، المصدر السابق، ص42.
[30]) المصدر نفسه، ص51.
[31]) نقلا عن : د. عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية، مصدر سبق ذكره، ص78.
[*]) عقب موجة من الهجمات الارهابية العنيفة التي بدأت في عام 2003، بادرت السعودية باطلاق حملة واسعة لمكافحة الارهاب في عام 2004، باستخدام اجراءات غير التقليدية تهدف إلى محاربة التبريرات الفكرية والايديولوجية للتطرف جانباً أساسياً في الجهود السعودية، وكان الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو منازلة ومحاربة أيديولوجيا تستند إلى تفسيرات فاسدة ومنحرفة للاسلام، وركزت هذه الاستراتيجية على جزء كبير من زخم هذه المقاربة اللينة عن الاقرار بأنه لايمكن محاربة التطرف العنيف من خلال الاجراءات الامنية التقليدية وحدها اطلق عليها (برنامج مناصحة المتطرفين). كما وان مبادرة السعودية باطلاق هذه الاستراتيجية كان ينبع من حقيقة مفادها : اظهار للعالم ان السعودية كدولة اسلامية لاتدعم الارهاب والعنف بحق اي دولة في العالم. لذا فقد حققت هذه الاستراتيجية خلال فترة وجيزة تقدما كبيرا في هذا السياق. للمزيد انظر : كريستوفر بوشيك، الاستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الارهاب: الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة، اوراق كارنيغي، مركز كارينغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الاوسط، بيروت، العدد 97، 2008، ص2-6.
[*]) اعتمدت تركيا في سياستها مع الولايات المتحدة الامريكية النموذج المعتدل للاسلام، ومن خلاله بدأت لاسيما بعد احداث 11 ايلول موازنة طبيعة المواقف بينها وبين الغرب، مما جعل من تركيا انموذجا لبعض الدول الاسلامية ومنها السعودية في تحسين صورتها ومكانتها لدى الادارة الامريكية، من خلال محاولات تهدف بها الى تقليد النموذج التركي العلماني الرائد الذي يمكن قبوله وفقا لقواعد اللعبة التي تسمح للانتخابات أن تغير الحكومات طالما أن الطابع العلماني محمي ومؤمن، الذي ساعد في ذلك توثيق العلاقة الامريكية التركية، والتي تجاوزت مرحلة التشكيك والتدقيق في توجيه المساعدة لها. انظر : باكينام الشرقاوي، تركيا وايران بعد 11 سبتمبر، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة – مصر، 2004، ص17.

[33]) نها عبد الحفيظ شحاتة، دور وزارة الدفاع الامريكي في وضع السياسة الخارجية الامريكية : دراسة حالة غزو العراق عام 3002 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2007، ص100.
[34]) جيف سيمونز، إستهداف العراق : العقوبات الغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص47.

[36]) بوب ودورد ، خطة الهجوم ، ترجمة : فاضل جنكر، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض ، 2004 ، ص73.
[37]) ابراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9/نيسان/2003، دراسات اقليمية- مركزالدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 5، 2006، ص7.

[39]) للتفاصيل أنظر : مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.
[40]) نقلا عن : د. عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية، مصدر سبق ذكره، ص100.
[41]) باكينام الشرقاوي، تركيا وايران بعد 11 سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص33.
[42]) المواقف الاقليمية تجاه الأزمة العراقية – الامريكية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص105.

([43]) المواقف الاقليمية تجاه الأزمة العراقية – الامريكية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، المصدر السابق، ص106.

([44]) تعاون أمريكي عسكري في العراق: الخطوة التالية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، تشرين أول/2003 . الدخول : 2021/1/20. https://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-t.htm

([45]) اردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحالف، شبكة BBC، اذار/2003. على الرابط الالكتروني : http//www.news.bbc.co.ult

([46]) محمد نور الدين، الحرب العراقية تفجر العلاقات التركية – الأمريكية، شبكة ايلاف، اذار/2003. الدخول : 2022/1/20. https://elaph.com/Web/Archive/1048485754690946800.html

([47]) محمد السيد محمد، تضارب المواقف الخليجية ازاء غزو العراق، مجلة المستقبل، العدد 4، 2004، ص32.

([48]) العلاقات السعودية – الامريكية بعد الحرب على العراق، شبكة SWI السوسرية، 29/نيسان/2003. الدخول : 2022/1/22. https://www.swissinfo.ch/ara